الرئيس التونسي أعلن إلغاء تأشيرات الدخول إلى بلاده عن الكويتيين والخليجيين

المرزوقي لـ «الراي»: تعرّضت للأذى والشتم بسبب تأييدي الكويت ودفاعي عنها بوجه الغزو العراقي لا أنتظر عليه جزاء ولا شكوراً

حوار عماد المرزوقي

أكد الرئيس التونسي محمد المنصف المرزوقي أنه لا ينتظر من خلال زيارته للكويت «ردا للجميل على موقفه القديم المعارض لغزو الكويت» والذي كلفه حسب قوله «أذى وشتائم وعزلة بين المثقفين»، مشيرا الى أن موقفه ازاء الكويت «على خلاف نظام الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي كان موقفا مبدئيا ولا ينتظر منه جزاء أو شكورا».

ولفت المرزوقي في حوار خاص مع «الراي» الى أنه يزور الكويت لبناء الروابط الشعبية بين الحكومتين والبلدين، كاشفا في الآن نفسه عن قرار تونسي «سيعفي الكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي من تأشيرة الدخول إلى تونس اعتبارا من الشهر المقبل، وذلك في اطار دعم زيارة الخليجيين الى تونس خصوصا المستثمرين منهم».

واشار إلى ان «تونس مجتمع ودولة ليس فيها فساد الآن، هناك عدالة مستقلة تفصل بين مختلف الأطراف، وأن الذي يقرر الاستثمار في تونس سيكون رابحا بالمعنيين ماديا ومعنويا».

واعتبر المرزوقي ان «التجربة الديموقراطية في الكويت تعد سابقة في المنطقة، وأن مكاسب حقوق الانسان فيها تجربة رائدة في الخليج والقطر العربي»، مضيفا «نحن نراهن على اعادة اللحمة واعادة الروابط والثقة والجسور بين بلدينا ثم بعدها تأتي كل الأمور العملية».

ورأى المرزوقي أن «تسليح المعارضة السورية يبقى خيارا غير صائب لأن ذلك سيتسبب في حرب أهلية، وهذا بالضبط ما يريده النظام».

وفي ما يلي نص الحوار:

الرئيس التونسي المنصف المرزوقي

○ كل الذين أخطأوا في حقي أو في حق الكويت لم يعتذروا أبدا

○ التجربة الديموقراطية الكويتية تعد سابقة في المنطقة ورائدة خليجيا وعربيا

○ نراهن على إعادة اللحمة والروابط والثقة والجسور بين تونس والكويت

○ استثمار دول المنطقة كالكويت في تونس سيصب في النهاية لمصلحة الشعبين

● تزورون الكويت وفي زيارتكم دلالة تاريخية على موقف شخصي يذكر لكم من قضية تحرير الكويت أيام الغزو الغاشم، هل للكويت رمزية خاصة عندكم؟

- **موقفي ازاء قضية غزو الكويت هو موقف مبدئي. أنا كمناضل في مجال حقوق الانسان، لم أكن أستطيع أن أساند ديكتاتورا. وكإنسان يؤمن بالعدالة الدولية والشرعية الدولية لم يكن مقبولا بالنسبة لي أن تستولي دولة على دولة. لكن أيضا كعروبي كنت خائفا من أن عملية الغزو على الكويت تؤدي الى تصدع العلاقات العربية وتدخل الأجانب. وبذلك كنت ضد عملية الغزو من الألف الى الياء. وهذا ما أدى الى عدم فهم الرأي العام التونسي لموقفي لأنه آنذاك كان يخلط بين القومية العربية وبين صدام حسين الذي صور نفسه على أنه قومي. أذكر آنذاك أني تعرضت للأذى والشتم وحتى العزلة بين المثقفين، لكني ثبت على هذا المبدأ، وفي النهاية اتضح أن هذا الرأي كان صائبا، وكل الذين أخطأوا آنذاك في حقي أو في حق الكويت لم يعتذروا أبدا وهذا ما أتأسف له إلى الآن.**

● فخامة الرئيس هل تراهنون على أن الكويتيين سيردون لك الجميل نظيرا لموقفك التاريخي بمعارضة غزو صدام حسين للكويت ووقوفكم في وجه سياسة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي التي ساندت في تلك الفترة النظام العراقي؟

- **أولا موقفي كان موقفا مبدئيا لا أنتظر عليه لا جزاء ولا شكورا، وثانيا بالنسبة لي المهم الآن أن تفتح صفحة علاقات جديدة بين الكويت وتونس وبين الشعبين الشقيقين، وأن تكون هذه العلاقات في مصلحة الجميع وأن تطوى صفحة الماضي وان نواصل الطريق معا، هذا هو الأمر المهم بالنسبة لي في هذه الفترة، وأنا سأسعى ان شاء الله ببذل كل قواي لتحقيق هذه المساعي.**

● في السنوات الأخيرة، أيام نظام بن علي، لوحظ تقلص حجم الاستثمار الخليجي خصوصا الكويتي في تونس، الا تسعون الآن الى تقديم ضمانات لدعم دخول المستثمرين الكويتيين على سبيل المثال في تونس التي تشهد الآن حراكا ديموقراطيا واصلاحات كبيرة؟

-**الضمانات التي سنقدمها للمستثمرين الخليجيين والكويتيين هي التي نقدمها لكل المستثمرين. تونس مجتمعا ودولة ليس فيها فساد الآن، هناك عدالة مستقلة تفصل بين مختلف الأطراف. من الضمانات الأخرى المتوافرة في تونس والداعمة لنجاح أي استثمار أجنبي نذكر وجود كفاءات شابة ومتعلمة وعمالة ماهرة ومتوافرة. هذه الضمانات تجعلنا نعتقد أن الذي يقرر الاستثمار في تونس سيكون رابحا بالمعنيين ماديا ومعنويا.**

● قيل أنكم بصدد اعطاء امتيازات اخرى للخليجيين، هل هذا صحيح؟

- **نعم، نحن قررنا أنه بداية من أول مايو المقبل ستلغى التأشيرة على كل الكويتيين وبقية مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.**

● كيف تقيمون التجربة الديموقراطية ومكاسب حقوق الانسان في الكويت؟

- **التجربة الديموقراطية في الكويت تعد سابقة في المنطقة. نحن كنا ننظر لهذه التجربة بالكثير بالدهشة والاعجاب. نرى حكومة تسقط وحكومة تعود، انتخابات. نرى تيارات سياسية فاعلة في المشهد السياسي الكويتي. أعتقد أن مكاسب حقوق الانسان الديموقراطية في الكويت تجربة رائدة في الخليج والقطر العربي. ونحن نثمن هذه التجربة، وكوننا أصبحنا دولة نظامها ديموقراطي سيكون تعاملنا مع الدول الديموقراطية كالكويت أسهل وأبسط وأسرع.**

● فخامة الرئيس على ماذا تراهنون في زيارتكم الى الكويت؟

- **نحن نراهن على اعادة اللحمة واعادة الروابط والثقة والجسور وبعدها تأتي كل الأمور العملية.**

● قطر وعدتكم بتوظيف 25 ألف تونسي، فهل تأملون ذلك مع الكويت؟

- **نعم نأمل ذلك. نحن نأمل أن تأتي دول الخليج كي تستثمر في تونس، فلدينا كل الظروف المواتية، واستثمار دول المنطقة كالكويت في تونس سيصب في النهاية لمصلحة الشعبين.**

● أنتم صرحتم أخيرا بضرورة التدخل العسكري العربي لانهاء الأزمة في سورية، هل يعني ذلك أنكم مع عسكرة المعارضة والجيش الحر كحل أخير للأزمة السورية؟

- **لا.. لم اطالب ابدا بعسكرة المعارضة أو الجيش الحر. أعتبر أن تسليح المعارضة يبقى خيارا غير صائب لأن ذلك سيتسبب في حرب أهلية. على العموم المعارضة تتسلح برخصتي او من دون رخصتي. لكن انا كنت منذ البداية مع سلمية الثورة وترك السلاح لأن هذا بالضبط ما يريده النظام.**

● بالنسبة للانتخابات الفرنسية، يرى بعض المراقبين أن احتمال فوز اليساريين قد يكون حاسما ومؤثرا في الانتخابات التونسية العام المقبل وفي العلاقات المشتركة؟

- **تربطنا علاقات عريقة مع فرنسا. وبالنسبة لما ستفرزه الانتخابات الفرنسية سنتعامل مع الفائز سواء كان من اليسار أو من اليمين. تونس ستتعامل مع فرنسا مهما تغيرت الأنظمة.**

● في النهاية كيف تقيمون الوضع السياسي في تونس اليوم؟

- **تونس تشهد حراكا سياسيا وديموقراطيا وهذا طبيعي في بلد يعيش ديموقراطية فعلية. كل ما يمكن قوله ان الأمور على ما يرام وهذا أمر مطمئن.**

○ المهم أن تفتح صفحة علاقات جديدة بين الكويت وتونس وبين الشعبين

○ من يقرر الاستثمار في تونس فسيكون رابحا بالمعنيين ماديا ومعنويا

○ لا فساد في تونس الآن بل عدالة مستقلة تفصل بين مختلف الأطراف

○ تسليح المعارضة السورية خيار غير صائب لأن هذا ما يريده النظام

نبهت وحذرت من انتشار التدخين بين النساء خصوصا «الشيشة»

«كان»: 3 في المئة من كل مئة ألف امرأة كويتية مصابات بسرطان عنق الرحم

كتب سلمان الغضوري

أشارت حملة «كان» التوعوية ضد السرطان، إلى إصابة 3 في المئة من كل مئة ألف امرأة كويتية بسرطان عنق الرحم، منبهة ومحذرة من انتشار التدخين بين النساء، الذي يشهد ارتفاعا في الكويت، لا سيما «الشيشة»، والذي يزيد من خطورة الإصابة بسرطان الخلايا الظهرية، والذي يعتبر أكثر خطورة من غيره، ويصعب شفاؤه.

وقالت الدكتورة حصة الشاهين، في كلمة أنابت بها عن راعية حفل ختام حملة «كان» التوعوية ضد سرطان عنق الرحم، الشيخة حصة الصباح، إن «حملة (اعيدي التفكير)، أشاد بها الجميع وشملت العديد من الأفكار والمواضيع الجيدة، عبر وسائل الإعلام المتنوعة، لتشمل كل فئات وشرائح المجتمع»، مثمنة رعاية الشيخة حصة الصباح للحملة، التي استمرت لمدة شهر.

من جانبه، شدد رئيس مجلس إدارة حملة «كان»، الدكتور عبدالرحمن العوضي، على أهمية الكشف المبكر عن مرض السرطان، والذي يسهم في رفع نسب الشفاء، لافتا إلى أن حملة «كان» ضد سرطان عنق الرحم ركزت جهودها في مجال الكشف المبكر للمرض، حيث خصصت الحملة عددا من برامجها التوعوية للعمل في مجال الكشف المبكر، خصوصا وأن سرطان عنق الرحم، يعد أحد الأمراض التي يمكن اكتشافها مبكرا، وبالتالي الإسهام في انقاذ ارواح عدد كبير من النساء.

وأشار الدكتور العوضي، إلى أن «مرض سرطان عنق الرحم، يعد ثاني أكثر الأمراض السرطانية التي تصيب النساء عالميا، بعد سرطان الثدي، وقد اصيب في العام 2002 حوالي نصف مليون امرأة بهذا المرض، ما أودى بحياة نصفهم، كما تشير الإحصائيات العالمية للأمراض المسببة في وفاة النساء، بأن هذا المرض يحتل المركز الأول المسبب لوفاة النساء.

وقال إن «هذا المرض يعطي الدليل الأكبر على الاختلاف الجغرافي لأمراض السرطان، فعلى سبيل المثال لا تزيد نسبة الإصابة به في فنلندا على 3.5 في المئة من كل مئة ألف نسمة، أما في كولومبيا فتصاب تقريبا حوالي 50 امرأة لكل مئة ألف نسمة، وفي الكويت لا تزيد النسبة بين المواطنات الكويتيات على 3 في المئة من كل مئة ألف نسمة»، لافتا إلى أن هذا النوع من السرطان غالبا ما يصيب المرأة في عمر 45 و55 سنة.

وحذر الدكتور العوضي، من التدخين، وأنه مرتبط بخطورة الإصابة بالسرطان الفيروسي المسبب لهذا المرض لدى النساء، لافتا إلى أن التدخين يزيد من خطورة الإصابة بسرطان الخلايا الظهرية، والذي يعتبر أكثر خطورة من غيره ويصعب شفاؤه.

من جانبها، ثمنت مدير إدارة تعزيز الصحة الدكتورة عبير البحوة، جهود وزارة الصحة في مجال التوعية والوقاية ضد الأمراض المزمنة، لافتة إلى افتتاح عدد من عيادات الاصحاء في العديد من المناطق، ومنها في الرميثية، والعاصمة، مبينة أن هذه العيادات لها دور مهم في الكشف المبكر عن تلك الأمراض.

درع تكريمية للعوضي (تصوير أحمد عماد)

«دسمان» دعا إلى التصدي للفساد في النظم والقطاعات الدوائية

كتب سلمان الغضوري

أعلن معهد دسمان للسكري، عن دراسة أعدها للتصدي للفساد في النظم والقطاعات الدوائية، وذلك عبر زيادة الشفافية، والمساءلة، وترويج وتعزيز الممارسات الاخلاقية.

وقدم المعهد، في مؤتمر علمي، عقده بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، دراسته عن برنامج الإدارة الرشيدة للأدوية، وذلك عبر ثلاث مراحل هي: «التقييم الوطني الشفاف، واعداد إطار عام وطني للادارة الرشيدة للأدوية، وتنفيذ البرنامج الوطني للادارة الرشيدة للأدوية».

وقالت منسقة المؤتمر، مديرة قسم التخطيط والتطوير الصحي بمعهد دسمان، الدكتورة داليا بدوي، إن «المرحلة الأولى، وهي التقييم الوطني، تهدف إلى الحصول على صورة واضحة لمستوى الشفافية، واحتمال الاستعداد للفساد في القطاع العام للأدوية، وذلك باستخدام أداة منظمة الصحة العالمية للتقييم»، لافتة إلى أن هذه الأداة لها ثمانية فروع، وهي تسجيل الأدوية، والتحكم بترويجها، والتفتيش ومنح التراخيص للمؤسسات الصيدلانية، والاختيار والشراء والتوزيع للأدوية الأساسية، ومراقبة التجارب السريرية.

وأضافت، ان «التقييم الوطني يمثل خط الأساس لمراقبة ما يحرزه البلد من تقدم مع مرور الزمن في مجال الشفافية، ولا يهدف برنامج الادارة الرشيدة للأدوية إلى قياس الفساد، بل التعرف على مدى المقاومة التي يتمتع بها النظام نحو الممارسات المنافية للأخلاق، والتقييم يعد مدخلا لاعداد البرنامج الوطني للادارة الرشيدة للأدوية وتعزيزه، والذي يجب ألا يعتبر غاية مقصودة لذاته، بل انه مجرد البداية العملية التي تستهدف القيام بجهود طويلة الأمد، لتعزيز الادارة الرشيدة في قطاع الأدوية».

وأوضحت، أن التقييم ينظر إلى معرفة الأطراف المعنية بمجال الأدوية بالاجراءات والآليات المتبعة فيه، والجوانب المستهدفة، والتي تتضمن التشريعات والمستندات الرسمية، والاجراءات المكتوبة وعمليات اتخذ القرار، واللجان ومعايير العضوية بها، وسياسة الاعلان عن تضارب المصالح، بالاضافة إلى الأليات الخاصة بالتظلم والشكاوى وخلافها من أنظمة المراقبة.

وبينت أن «فريق التقييم يتكون من اثنين من النظراء الحكوميين، واثنين من المسؤولين الوطنيين، واثنين مساعدين لهما، على أن يقوم الفريق بعمل مقابلات شخصية لاجراء استبيان مع من لديهم الخبرة في الفروع الثمانية الرئيسية للقطاع الدوائي، يتم خلاله أخذ التوصيات والمقترحات، مع تجميع المستندات والوثائق، وبواقع 120 استبيان بمعدل 15 استبيانا لكل فرع، وأخيراً تحليل نتائج هذه الاستبيانات، ومن ثم مناقشة نتائج تقييم الشفافية من خلال ورش عمل على المستوى الوطني، وتحضير تقرير مختصر ومتكامل للتوصيات.

ستة أطباء كويتيين نالوا البورد السعودي يساهمون في رفع الرعاية الصحية بالبلاد

كونا - حصل ستة أطباء كويتيين على شهادة البورد السعودي وذلك ضمن الدفعة الـ 15 من الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة الذين حصلوا على شهادة الاختصاص السعودية.

ونقل وزير الصحة السعودي رئيس مجلس أمناء هيئة التخصصات الصحية الدكتور عبدالله الربيعة في كلمة القاها في حفل التخرج تحيات خادم الحرمين الشريفين للجميع، وقال «ان الملك عبدالله حملني تهنئته للخريجين والخريجات بهذا النجاح والانجاز خدمة للوطن».

وأوضح أن رعاية خادم الحرمين الشريفين لهذا الحفل تؤكد مدى اهتمامه بالتعليم والصحة وارتباط ذلك بعجلة التنمية التي تعيشها البلاد مؤكدا حاجة القطاع الصحي في المملكة الى الكوادر الصحية الوطنية على مدى السنوات المقبلة.

وضمت دفعة الاطباء الخريجين عدد (658) منهم ستة أطباء كويتيين هم طارق العتيبي ودليم الهاجري وباسل الشمري ونادر العسعوسي وأسماء الكندري وفيصل الشلال.

من جانبه، أهدى الدكتور طارق العتيبي عقب الحفل والذي القى فيه كلمة الخريجين ممثلا عن أطباء دول مجلس التعاون الخليجي والاطباء العرب والاجانب هذا النجاح إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك وإلى الشعب الكويتي.

وأضاف العتيبي: ان هذه الدرجة العلمية هي أعلى درجة علمية في مجال الطب، واعتبر هذه الخطوة لبنة من لبنات بناء الكويت الحديثة وخطوة في التنمية البشرية، مشيرا إلى انها ستساهم في رفع الرعاية الصحية في البلاد.

نادر العسعوسي ودليم الهاجري وطارق العتيبي

ترأس وفداً كويتياً للاطلاع على تجربتها

الهيفي: نتطلّع لتبادل خبرات تطوير القطاع الحكومي مع الإمارات

أشاد رئيس وفد الكويت الزائر لدولة الإمارات العربية المتحدة، الوكيل المساعد لقطاع الأعمال البرلمانية في مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أحمد براك الهيفي، بإنجازات حكومة الإمارات، معرباً عن تطلعه لتعزيز علاقات التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين، والاستفادة من التجارب المميزة التي لمسها خلال الزيارة، خصوصاً في مجالي الأداء الحكومي، والتميز.

وأعرب الهيفي، عن تقديره لما تحقق في دولة الامارات من تقدم في شتى المجالات، لافتا إلى استفادة وفد دولة الكويت من الاطلاع على التجربة الإماراتية.

من جانبه، رحب المدير التنفيذي لقطاع التطوير الحكومي بمكتب رئاسة مجلس الوزراء الإماراتي عبدالله البسطي، بالوفد الكويتي الزائر برئاسة الهيفي، مشيرا إلى حرص حكومة بلاده على إتاحة الفرصة للدول الشقيقة للاستفادة من تجاربها الناجحة والمميزة التي حققتها، والاطلاع على افضل الممارسات التي تطبقها في مختلف المجالات.

وأضاف البسطي، ان «جهود الحكومة في دعم الجهات الاتحادية، اسهمت في تطوير الأداء وتكوين مخزون معرفي وافر من الخبرات، لبناء القدرات الوطنية، ورفع كفاءة العمل، ما جعل من الإمارات نموذجا يحتذى به إقليميا ودوليا»، معربا عن سعادته بوضع هذه الخبرات أمام الوفد الكويتي للاستفادة منها، في إطار المصلحة المشتركة للارتقاء بالخدمات، وبما يخدم المواطنين في البلدين الشقيقين.

وتم خلال الاجتماع، استعراض المبادرات التي نفذت خلال السنوات الماضية، بما في ذلك تجربة الحكومة الإماراتية في تعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات، لتحقيق نقلة نوعية في جودة الخدمات الحكومية وتطوير خدمات المتعاملين والتميز والتخطيط الاستراتيجي ومكونات «نظام إدارة الأداء الحكومي» الذي يهدف إلى متابعة تنفيذ خطة الحكومة في مختلف الجهات الاتحادية لضمان تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتحقيق رؤية الامارات 2021.

واطلع الوفد الكويتي برئاسة الهيفي، على دور برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي في تمكين القطاع الحكومي بالدولة من التفوق في أنظمته وأدائه وموارده البشرية بما يحقق التميز ويعزز مكانة الدولة إقليمياً وعالميا، كما تم استعراض أهمية جائزة الإمارات للأداء الحكومي المتميز في بناء رؤية مشتركة للتميز لدى الجهات الحكومية الاتحادية وتزويدها بالكفاءات والأدوات اللازمة لتبني ثقافة الإبداع.

وحضر الاجتماع من الجانب الكويتي مدير إدارة متابعة الشؤون الداخلية والخارجية والدفاع بمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مرزوق المطيري، ورئيس قسم المشتريات بقطاع الشؤون الإدارية والمالية بمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة روابي علي المبارك، وشبيب مبارك الزعبي، وناصر الدريويش من ديوان سمو ولي العهد، وبشار الدويسان، ومها سامي الكليب، من وزارة الخارجية، وضياء علي الحلبي، رئيس قسم شؤون مجلسي الأمة والوزراء بوزارة العدل.

وحضر من جانب دولة الإمارات، وكيل الوزارة المساعد لقطاع الخدمات المساندة بوزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي سامي بن عدي، والمدير التنفيذي لشؤون التميز حصة بوحميد، إلى جانب عدد من المديرين والمسؤولين بمكتب رئاسة مجلس الوزراء.

وكان مكتب رئاسة مجلس الوزراء بوزارة شؤون مجلس الوزراء بدولة الإمارات، استقبل وفد دولة الكويت الزائر للاطلاع على التجربة المميزة لدولة الإمارات في القطاع الحكومي، خصوصا في مجالات تطوير الأداء والتميز والجودة في المؤسسات الحكومية، وذلك في إطار تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين البلدين.

أحمد الهيفي